

واقع وإمكانية ديمومة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الإيراني

م. د. حسين علي هاشم

ملخص

تطرق الباحث في البحث الموسوم (واقع وإمكانية ديمومة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الإيراني) وفي المبحث الأول تحديداً إلى تشخيص المؤشرات العامة للهيكل الاقتصادي الإيراني في مرحلة التسعينات ، وفي المبحث الثاني تم تحليل اتجاهات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الإيرانية ، أما في المبحث الثالث تطرق الباحث إلى تأشير طبيعة التوجهات الاقتصادية الحالية والمستقبلية من خلال خطط التنمية المتبعة والمستهدفة بعد انبثاق الألفية الثالثة ، ومن خلال ذلك تم تشخيص القطاعات الرائدة أو المحفزة للاقتصاد الإيراني التي أسهمت بتوليد أكبر نسبة من القيمة المضافة للقطاعات السلعية أو الخدمية وعوامل النمو فيها وتم التوصل إلى إثبات الفرضية القائلة بأنه لا زال اقتصاداً ثنائياً يعتمد على التجارة الدولية للنفط الخام المصدر.

Summary

Turning a researcher in the research is marked by (Reality and the possibility of permanent leading sectors in the economy Iran) and in the first section specifically to the diagnosis of general indicators of the economic structure of Iran at the stage of nineties, and in the second section was analyzed The Directions of investment in The Iranian Economic Sectors , but in the third section dealt with the researcher to marking the nature of economic trends, current and future through development plans in place and the target after the entry of the third millennium, and in doing so have been diagnosed with the leading sectors of the economy or stimulating Iran that have contributed to generate the largest proportion of the added value of the commodity or service sectors and factors of growth was reached in which to prove the hypothesis that there is still a dual economy depends On international trade of crude oil source.

المقدمة

من المعروف إن إيران دولة نفطية، كذلك هناك قطاعات إنتاجية وخدمية تسهم في تحقيق الدخل ، ومهمة الباحث التصدي لهذا البحث بتحديد ماهية القطاعات الرائدة في الاقتصاد الإيراني من خلال ما يأتي :

مشكلة البحث

في هذا البحث يتم تناول مشكله تواجه الاقتصاد الإيراني تتمثل في تحديد أي من القطاعات الاقتصادية يمكن أن يكون القطاع الرائد ، وما هي اتجاهات هذا القطاع المعني لخدمة بقية القطاعات .

فرضية البحث

يفرض الباحث إن الاقتصاد الإيراني رغم تنوع قطاعات الإنتاج السلي الصناعي والزراعية ، عوضاً عن الخدمات ومنها السياحة فيه ، لا زال اقتصاداً ثنائياً .

منهجية البحث

يعتمد البحث على الدراسة الوصفية الاستقرائية ، بدلالة المعلومات والبيانات المكتبية الرسمية والخاصة بما يتعلق بالاقتصاد الإيراني، وتوزع على المباحث الآتية :

المبحث الأول ،الاقتصاد الإيراني في مرحلة ما بعد الحرب العراقية - الإيرانية (مؤشرات اقتصادية عامة)

المبحث الثاني ،اتجاهات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الإيرانية

المبحث الثالث ، التوجهات الاقتصادية بعد انبثاق الألفية الثالثة

استنتاجات ومقترحات

الهوامش والمصادر

المبحث الأول

الاقتصاد الإيراني في مرحلة ما بعد الحرب العراقية - الإيرانية

(مؤشرات اقتصادية عامة)

من الواضح إن المرحلة التي جاءت بعد انتهاء حرب الثماني سنوات مع العراق التي دمرت كثيراً من بني الاقتصاد الإيراني ، إذ وضعت الخطط لإعادة البناء وبالتالي نلاحظ التطورات الاقتصادية متأثرة بعوامل سابقة مذكورة وهي ما تدل عليه بعض المؤشرات الأساسية أو المؤثرة على الهيكل الاقتصادي الإيراني وكالاتي :

أ - القيمة المضافة بالأسعار الجارية :

من السلاسل الزمنية المتوفرة للمدة (١٣٦٩ - ١٣٧٩) فارسية (١٩٩٠ - ٢٠٠٠ م) تدل الأرقام بالجداول (١ ، ٥) والتي تمثل إحصاءات البنك المركزي الإيراني (١) إن قطاع الزراعة شهد قفزات كبيرة بالقيمة (بالأسعار الجارية) ، حيث تضاعفت هذه القيمة ووصلت في عشر سنوات بين سنوات الأساس والمقارنة إلى نسبة تغير ١١٢٨% . أما في قطاع النفط والغاز فإنه حقق هو الآخر قفزات لغاية عام ١٩٩٧ بنسبة تغير عن سنة الأساس إلا أنه عام ١٩٩٨ عاد فتراجع مع تراجع أسعار النفط الدولية فانخفض إلى ٦٨٤,٣% ، وفي حقيقة الأمر فإن القياس بالأسعار الجارية لازال هنا بشكل مؤثر على تطور القيمة لقطاع النفط والغاز .

أما في الصناعة فإن الحال لا يختلف كثيراً عن الزراعة إذ شهدت زيادة بقيمة ما أنتجه هذا القطاع من ٦٣,٤% تغير عن سنة الأساس إلى ٩٧٧% مستمراً على وتيرة نمو وبمتوسط التغير للفترة جميعها ١٢٢% سنوياً تقريباً وهذا يعني إن الضعف هو نصيب الزيادة السنوية بالأسعار الجارية لهذا القطاع بينما بلغ متوسط التغير لقطاع الزراعة سنوياً ١١٢,٨% فيما بلغ متوسط التغير بالزيادة لقطاع النفط والغاز سنوياً للمدة المتوفرة ١٩٩٠ - ١٩٩٨ هو ٨٥,٥% أما في قطاع الخدمات فأن التغير السنوي المتوسط هو ١٤٤,٤% .

جدول (١)

توزيع الناتج المحلي الإجمالي الإيراني حسب القطاعات الاقتصادية بالأسعار الجارية

(تريليون ريال) ١٩٩٠ - ١٩٩٨

السنة	الزراعة	النفط والغاز	الصناعة والتعدين	الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
١٩٩٠	٦,٠٨٤,٥	٣,٦٤٢,٩	٥,٧٢٥,١	١٧,٥٣٤,٩	٣٢,٩٨٧,٤
١٩٩١	٨,٠٠٠,٧	٤,٠٩٠,٢	٩,٣٥٨,٨	٢٥,٣٧٨,٧	٤٦,٨٢٨,٤
١٩٩٢	١٠,٩٤١,٢	٥,٧٨٩,٦	١٢,٤٧٥,٤	٣٢,٦٤٤,٢	٦١,٨٥٠,٤
١٩٩٣	١٤,٢١٨,٣	٢١,٠٨٦,٦	١٥,٧٩٧,٢	٤٥,٢٠٩,٣	٩٦,٣١١,٤
١٩٩٤	٢٠,٢٥٩,١	٢,٦٦٥,٧	٢٢,٦٢٢,٢	٥٨,٩٦٥,٧	١٢٠,٨٥٠,٤
١٩٩٥	٣٠,٨٧٥,١	٣١,٤١٦,١	٣١,٠٧٧,١	٨٢,٥٤٧,٨	١٧٥,٩١٦,١
١٩٩٦	٣٤,٨٢٤,٣	٤١,٧٩٦	٤٧,٨٨٥,٦	١١٧,٦١٨,٤	٢٤٢,١٢٤,٣
١٩٩٧	٤٠,٣٤٠,٦	٤٠,٧٢٤,٨	٥٥,٩٦٩,٧	١٤٧,٠٠٨,٥	٢٨٤,٣٤٣,٦
١٩٩٨	٥٢,٥٠١,٣	٢٨,٥٧٤,١	٦١,٦٤٥	١٧٨,٠٣١,٥	٣٢٠,٧٥١,٩

<http://www.Iran economy.com/amar->

المصدر : البيانات للحسابات القومية والمجاميع الإحصائية ونشرات البنك المركزي على الموقع:

وقام الباحث بترجمة العناوين والسنين من فارسية للعربية ، كذلك عمود (٦) من عمل الباحث

جدول (٢)

توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية الإيرانية بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠ للمدة ١٩٩٠ - ١٩٩٩ (تريليون ريال)

السنة	القيمة المضافة في الزراعة	النفط والغاز	الصناعة والتعدين	الخدمات	مجموع القيمة المضافة للقطاعات
١٩٩٠	٦,٠٨٤,٥	٣,٦٤٢,٩	٥,٧٢٥,١	١٧,٥٣٤,٩	٣٢,٩٨٧,٤
١٩٩١	٦,٥٧٣,٢	٤,١٤٨,٦	٧,٧٣٤,٧	١٩,٦٤٤,٣	٣٧,٧٠٠,٨
١٩٩٢	٧,٠٢٠,٩	٤,١٣٩,٤	٧,٥٢٥,٨	٢٠,١٠٤,١	٣٨,٧٩٠,٢
١٩٩٣	٧,١٧٠	٤,٣٦٣,١	٧,٢٧٩,١	٢٠,٨١٢,٨	٣٩,٦٢٥
١٩٩٤	٧,٤٨٣,٢	٤,١١٦,٤	٧,٤٧٢,٦	٢١,٤٤٦,١	٤٠,٥١٨,٣
١٩٩٥	٧,٧٠٢,٤	٤,١٦٤,٨	٧,٦٠٣,٧	٢٣,٤٥٦,٦	٤٢,٩٢٧,٥
١٩٩٦	٧,٧٨٣,٦	٤,٢٠٣,٣	٨,٦٣٥,٦	٢٤,٥٣٥,٧	٤٥,١٥٨,٢
١٩٩٧	٧,٩٨١	٤,٠٠١,٥	٩,٠٤٧,٩	٢٤,٨٦٩,٣	٤٥,٨٩٩,٧
١٩٩٨	٨,٥٧٤,٦	٤,٠٧٢,٥	٨,٩٦٢,٤	٢٥,٩٥٥,١	٤٧,٥٦٤,٦
١٩٩٩	٨,٠٩١	٣,٨٨٣,٩	٩,٨٢٣,٤	٢٧,١١٦,٣	٤٨,٩١٤,٦

المصدر : البيانات للحسابات القومية والمجاميع الإحصائية ونشرات البنك المركزي على الموقع:

<http://www.Iran economy.com/amar-pic/printer>

وقام الباحث بترجمة العناوين والسنين من فارسية للعربية ، كذلك عمود (٦) الأخير من عمل الباحث .

جدول (٣)

إجمالي الصادرات النفطية وغير النفطية الإيرانية بالأسعار الجارية (مليون دولار) ١٩٩٠-٢٠٠٠

السنة	الصادرات غير النفطية	الصادرات النفطية	مجموع الصادرات
١٩٩٠	١٣١٢,٢	١٧٩٣٣	١٩٢٤٥,٢
١٩٩١	٢٦٤٨,٧	١٦٠١٢	١٨٦٦٠,٧
١٩٩٢	٢٩٨٧,٧	١٦٨٨٠	١٩٨٦٧,٧
١٩٩٣	٣٧٤٦,٨	١٤٣٣٣	١٨٠٧٩,٨
١٩٩٤	٤٨٣١	١٤٦٠٣	١٩٤٣٤
١٩٩٥	٣٢٥٧	١٥١٤١	١٨٣٩٨
١٩٩٦	٣١٢٠	١٩٢٧١	٢٢٢٩١
١٩٩٧	٢٩١٠	١٥٤٧١	١٨٣٨١
١٩٩٨	٣٠١٣	٩٣٣١	١٢٩٤٦
١٩٩٩	٣٣٦٢	١٧٠٨٩	٢٠٤٥١
٢٠٠٠	٣٤٨٧	٢٤٢٢٦	٢٧٧١٣

المصدر : البيانات للحسابات القومية والمجاميع الإحصائية ونشرات البنك المركزي على الموقع :

<http://www.Iran economy.com/amar->

وقام الباحث بترجمة العناوين والسنين من فارسية للعربية ، العمود الخاص بمجموع الصادرات ٤ من عمل الباحث .

ب - الصادرات النفطية وغير النفطية بالأسعار الجارية:

إن واحدة من مؤشرات ومؤثرات الهيكل الاقتصادي لإيران هو الصادرات لما تسببه من تغير في ميزان النقد الأجنبي وميزان المدفوعات إضافة لتأثيراتها بالروابط الأمامية أو الخلفية مع قطاعات الاقتصاد المختلفة، سواء في تأثيراتها للمدى المتوسط أو البعيد . ومن جدول (٣) حاول الباحث تحليل تغير الصادرات غير النفطية التي شهدت زيادة مضطردة من ١٣١٢,٢ (مليون دولار) عام ١٩٩٠ م إلى ٣٤٨٧ (مليون دولار) عام ٢٠٠٠ م ، ومن جدول (٣) الأعمدة (٢ ، ٣ ، ٤) فقط لقيم الصادرات بالأسعار الجارية، أما الصادرات النفطية فقد نمت من (١٧٩٣٣) مليون دولار عام ١٩٩٠ م إلى (٢٤٢٢٦) مليون دولار عام ٢٠٠٠ م كما إن إجمالي الصادرات نمت من (١٩٢٤٥,٢) مليون دولار عام ١٩٩٠ م إلى (٢٧٧١٣) مليون دولار عام ٢٠٠٠ م وان نظرة على نسب التغير التي حققتها الصادرات لنوعها ، فان الصادرات غير النفطية حققت تغير من ١٠,٨ % عام ١٩٩٠ إلى ١٦٥,٧ %

عام ٢٠٠٠. إن متوسط الزيادة المتحققة هي ١٦,٥ % سنوياً تقريباً ، أما عمود (٢) فإن متوسط التغير التي حققتها الصادرات النفطية الإيرانية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) عمود (٣) هي ٢٠,٤ % تقريباً مع الأخذ بالاعتبار إن الصادرات النفطية الإيرانية بموجب الجدول (٣) السابق تراجعت طوال التسعينات لتواصل انخفاض أسعار النفط وخاصة عام ١٩٩٨ إذ بلغت أدنى تدني لها بانخفاض نسب التغير إلى ٤٤,٦٠ % في فترة الأساس ١٩٩٠ . كذلك فإن إجمالي الصادرات (نفطية وغير نفطية) لإيران حققت تغير ايجابي إلى ٤٣,٩ % عام ٢٠٠٠ م ، كذلك استمرت بتحقيق انخفاض بالسالب للعام اللاحق (١٩٩١) ويبدو ذلك انعكاساً لانخفاض قيم الصادرات النفطية وغير النفطية التي شهدت ارتفاعاً لنفس الفترة .

ج - القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠:

إن التغير في الهيكل الاقتصادي (مؤشر القيمة المضافة) بالأسعار الثابتة اشتر أن قطاع الزراعة حقق تغير بنسبة ٣٧,٩ % عام ٢٠٠٠ قياساً لسنة الأساس (انظر جدولي ٢ ، ٦) مما يعني أن متوسط التغير لطول المدة هو ٣,٧٩ % سنوياً وهذا اقرب من المؤشرات بالأسعار الجارية التي حققت قفزات اكبر (الجدولين ١ ، ٥) السابقين، وبالتالي فإن هذا القطاع منذ انحسار أهميته النسبية بالهيكل الاقتصادي منذ الخمسينات التي كانت تشكل نحو ٨٠ % من الناتج المحلي الإجمالي (٢) ويأتي تدني إسهام الزراعة في التسعينات والذي أظهرته بشكل جلي الأرقام بالأسعار الثابتة وليست الجارية هو لأسباب عديدة لعل من ضمنها انتقال العمالة الزراعية للمناطق الحضرية (٣) حيث ارتفعت القيمة من (٦٠٨٤,٥ مليار ريال) عام ١٩٩٠ إلى ٨٣٩٥,٣ مليار ريال عام ٢٠٠٠ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠.

بالنسبة لقطاع النفط والغاز حقق تغيراً إلى ١٦,٩ % عام ٢٠٠٠ قياساً لسنة الأساس ومتوسط التغير هو ١,٧ % سنوياً تقريباً مما يعني أن التغير ايجابي وليس كما أظهرته الأرقام بالأسعار الجارية للجدول السابق ، إذ زادت مساهمة النفط في بداية التسعينات إنتاجاً وتصديراً لتعويض نقص المعروض النفطي عقب احتلال العراق للكويت وخاصة من النفط العراقي الذي عانى من حصار أممي وبالتالي حققت إيران تطوراً ملحوظاً في مساهمة هذا القطاع .

في قطاع الصناعة والتعدين تغيرت القيمة المضافة إلى ٧١,٥ % عام ١٩٩٩ قياساً لسنة الأساس أي تغير سنوي متوسط ٧,٩ % سنوياً .

أما في قطاع الخدمات فإنه حقق ٦٢,٣ % تغير عن سنة الأساس أي ٦,٣ % سنوياً .

أما المساهمة النسبية لهذه القطاعات فيما بينها فهي بالأسعار الجارية جدول (٨) دلت على ١٨,٤٤ % لقطاع الزراعة لعام ١٩٩٠ ثم انخفضت إلى ١٦,٣٦ % والنفط والغاز ١١,٠٤ % وكذلك شهدت انخفاض بالأسعار الجارية إلى ٨,٩ % والصناعة والتعدين ١٧,٣٥ % محققة زيادة عام ١٩٩٩ إلى ١٩,٢١ % أما الخدمات ارتفعت مساهمتها إلى ٥٥,٥٠ % ، بينما نلاحظ التغيرات التي حققتها القطاعات بالأسعار الثابتة، فإن الزراعة حققت ١٨,٤ % قيمة مضافة عام ١٩٩٠ ثم ١٦,٥٤ % عام ١٩٩٩ ، أما النفط والغاز فقد انخفضت المساهمة

من ١١,٠٤% إلى ٧,٩٤% بانخفاض حقيقي بالمساهمة بالهيكل الاقتصادي ، أما الصناعة والتعدين ازدادت مساهمتها بشكل ملحوظ بالأسعار الثابتة من ١٩٩٠ - ١٩٩٩ م إلى نسبة ٢٠,٠٨% ، فيما بلغت مساهمة الخدمات عام ١٩٩٩ نسبة ٥٥,٤٣% مما يعني تحقيق زيادة حقيقية أيضاً .

د- تغيرات أسعار صرف الريال :

إن العملة المعتمدة في إيران هي (الريال) والذي تردت قيمته تدريجياً ، ومن الملاحظ إن أكبر تأثير على قيمته هو من زيادة أو انخفاض الصادرات النفطية وغيرها ، إن العوامل المؤثرة على الصادرات غير النفطية كثيرة من ضمنها السيولة ، التضخم ، انحرافات أسعار العملة ، حيث أن اثر السياسات النقدية والمالية على زيادة الصادرات غير النفطية المقومة أصلاً بالريال الإيراني يبدو واضحاً بعكس النفط والغاز المقومة بالدولار .

بشكل عام فإن الجدول (٨) يوضح لنا بان الصادرات بالأسعار الثابتة (إجمالاً) حققت متوسط زيادة ٥,٣١% سنوياً للسنوات ١٩٩١ - ١٩٩٨ .

إذ تشير المصادر إلى إن قيمته في بداية القرن العشرين (المنصرم) هي ١١,٢٠ ريال/دولار(٤) ، وفي بداية الثورة الإسلامية حصل تثبيت رسمي لأسعاره على (٧٥,٧٥) ريال/دولار وكان ذلك من ضمن سلسلة إجراءات أمتت فيها المصارف التجارية كافة وأعيد صياغة النظام المصرفي لا على أسس تجارية فحسب بل أسس الشريعة الإسلامية المتمثلة أساساً برفض الفائدة وإحلال التكاليف الإدارية أو ما يصطلح عليه فقهاء (الجعل) محلها ، إلا إن نشوب الحرب العراقية- الإيرانية اضّر كثيراً بأسعاره مما هوى به إلى مستويات اقل ، إذ في فترة التسعينات تراوح بين ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ ريال/دولار (٥) وهي التي شهدت الأعمار من مخلفات الحرب، وبالتالي كان التوسع في إصدار الريال أو ما يصطلح عليه تمويل الموازنة بالعجز ، واستمرت أسعاره بالتدري بعد انبثاق الألفية الثالثة ، إذ في عام ٢٠٠٦م وصل إلى ٩٢٢٧ ريال/دولار (٦) وتشير مصادر أخرى إلى المستوى ذاته من أسعار الصرف (٧) .

إن المتتبع لمشاكل انخفاض أسعار صرف عملة ما ومنها الريال الإيراني يجد إن مشكلة المديونية احد تلك الأسباب ، ونلاحظ تزايدها تدريجياً منذ فترة السبعينات إذ ازدادت استيرادات إيران لمتطلبات التنمية أو للأنفاق العسكري رغم زيادة إيراداتها النفطية ، ففي عام ١٩٧٩م وصلت ديونها الخارجية إلى (١٠١٠٩) مليون دولار (٨) ، واستمرت زيادة الديون الإيرانية بالتتابع خاصة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وبدء خطط التنمية والأعمار، إذ قفز الدين الخارجي من ١٩٩٤مليون دولار عام ١٩٨٠م إلى ٩٠١٦ مليون دولار عام ١٩٩٠م (٩) ، وهناك سبب آخر برأي الباحث لارتفاع عبء الديون الخارجية وهو إتباع إيران لسياسة اقتصادية ذات أهداف كبيرة من حيث معدلات النمو المستهدفة وهي ٨% مما يلقي بإيران لأسواق المال الدولية للاقتراض وتلبية احتياجاتها (١٠) .

جدول (٤) أسعار صرف الريال الإيراني / الدولار لسنوات تاريخية مختارة

السنة	أسعار صرف الريال / الدولار	الملاحظات
١٩٣٠	١١,٢٠	
١٩٤٢	٣٢,٥٠	
١٩٥٥	٨١	
١٩٥٧	٣٢,٥٠	
١٩٧٩	٧٥,٧٥	حصل تثبيت له إبان الثورة الإسلامية
١٩٩٣	١٦٥٠	
١٩٩٥	٨٠٠٠ - ٧٠٠٠	
٢٠٠٦	٩٢٢٧	
٢٠٠٧	٩٤٠٧	
٢٠٠٨	٩١٤٢,٨	
٢٠٠٩	٩٨٦٤,٣	
٢٠١٠	١٠٣٠٨,٢	

المصدر: السنوات (١٩٣٠-١٩٩٥) : Mohsen Bahmani Oskooee, IRANIAN ECONOMIC REVIEW, Vol 8 Spring, 2003 p, 2-
 السنوات: (٢٠١٠-٢٠٠٦) : <http://Theodora.com/wfb/current/iran/iran-economy.htm>

جدول (٥)

نسب التغير في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية الإيرانية بالأسعار الجارية ١٩٩٠ - ١٩٩٨ (%)

السنة	نسب التغير في الزراعة	النفط والغاز	الصناعة والتعدين	الخدمات
١٩٩٠	-	-	-	-
١٩٩١	٣١,٤	١٢,٢	٦٣,٤	٤٤,٧
١٩٩٢	٧٩,٨	٥٩	١١٧,٩	٨٦,١
١٩٩٣	١٣٣,٦	٤٧٩	١٧٥,٩	١٥٧,٨
١٩٩٤	٣٣٣	٦٣٢	٢٩٥,١	٢٣٦,٢
١٩٩٥	٤٠٧,٤	٧٦٢,٣	٤٤٢,٨	٣٧٠,٧
١٩٩٦	٥٧٢	١٠٤٧,٣	٧٣٦,٤	٥٧٠,٧
١٩٩٧	٦٦٣	١٠١٧,٩	٨٧٨	٧٤٠
١٩٩٨	٧٦٣	٦٨٤,٣	٩٧٧	٩١٥,٢

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (١) باعتبار سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩٨ أساس ومقارنة

جدول (٦)

نسب التغير في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية الإيرانية ١٩٩٠ - ١٩٩٩ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠ (%)

السنة	نسب التغير في الزراعة	النفط والغاز	الصناعة والتعدين	الخدمات
١٩٩٠	-	-	-	-
١٩٩١	٨	١٣,٨	٢٨,١	١٢
١٩٩٢	١٥,٣	١٣,٦	٣١,٤	١٤,٦
١٩٩٣	١٧,٨	١٩,٧	٢٧,١	١٨,٦
١٩٩٤	٢٢,٩	١٢,٩	٣٠,٥	٢٢,٣
١٩٩٥	٢٦,٥	١٤,٣	٣٢,٨	٣٣,٧
١٩٩٦	٢٧,٩	١٥,٣	٥٠,٨	٣٩,٩
١٩٩٧	٣١,١	٩,٨	٥٨	٤١,٨
١٩٩٨	٤٠,٩	١١,٧٩	٥٦,٥	٤٨
١٩٩٩	٣٢,٩	٦,٦	٧١,٥	٥٤,٦

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

جدول (٧)

نسب التغير في الصادرات النفطية وغير النفطية الإيرانية بالأسعار الجارية للسنوات ١٩٩٠ - ٢٠٠٠

السنة	نسب التغير في الصادرات النفطية	نسبة التغير في الصادرات النفطية	نسبة التغير في إجمالي الصادرات
١٩٩٠	٠	٠	٠
١٩٩١	١٠١,٨	(١٠,٧)-	(٣)-
١٩٩٢	١٢٧,٦	(٥,٨)-	٣,٢
١٩٩٣	١٨٥,٥	(٢٠)-	(٦)-
١٩٩٤	٢٦٨	(١٨,٥)-	٠,٩
١٩٩٥	١٤٨	(١٥,٥)-	(٤,٤)-
١٩٩٦	١٣٧,٧	(٧,٤)	١٥,٨
١٩٩٧	١٢١,٧	(١٣,٧)-	(٤,٤)-
١٩٩٨	١٢٩,٦	(٤٤,٦)-	(٣٢)-
١٩٩٩	١٥٦,٢	٤,٧	٦,٢٦
٢٠٠٠	١٦٥,٧	٣٥	٤٣,٩

المصدر : تم إعداد الجدول بالاعتماد على الجدول (٣) السابق (الباحث)

(٨) جدول (%)

المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية الإيرانية بالأسعار الجارية والثابتة

المساهمة النسبية بالأسعار الثابتة		المساهمة النسبية بالأسعار الجارية		القطاع
السنة ١٩٩٩	السنة ١٩٩٠	السنة ١٩٩٨	السنة ١٩٩٠	
١٦,٥٤	١٨,٤٤	١٦,٣٦	١٨,٤٤	الزراعة
٧,٩٤	١١,٠٤	٨,٩	١١,٠٤	النفط والغاز
٢٠,٠٨	١٧,٣٥	١٩,٢١	١٧,٣٥	الصناعة والتعدين
٥٥,٤٣	٥٣,١٥	٥٥,٥٠	٥٣,١٥	الخدمات
١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	*%١٠٠	مجموع النسب

• النسب لا تساوي %١٠٠ بشكل كامل لوجود الكسر بعد الفارزة (الباحث)

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة (١,٢)

المبحث الثاني

اتجاهات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الإيرانية

مما لا شك فيه أن تكوين قاعدة للاستثمار لأي قطاع يعتمد على التدفقات النقدية لتأسيس هذا القطاع وإدامته، وبالتالي فإن كينونة هذه القطاعات محكومة بالاستثمارات الموجهة بالبرامج والخطط الإيرانية السابقة والحالية واللاحقة وعند ملاحظة الجدول (٩) فإن توزيع الاستثمارات (بالأسعار الثابتة) للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠ م) تدل على أن قطاع النفط والغاز لم يشكل سوى نسبة ضئيلة من الاستثمارات الموجهة بالمنهج الاستثمارية، وربما شهدت سنة ١٩٩١ زيادة إلى ٤,٤% من مجمل الاستثمارات تلك السنة عادت فانخفضت نسبياً وفعالياً إلى ٢,٧١% ثم عاودت ارتفاعها (النسبي) وليس الفعلي في ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ثم ارتفعت في عام ١٩٩٧ وعادت فانخفضت إلى ما يقارب ٤% من مجمل الاستثمارات للسنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ ونستطيع القول أن متوسط استثمارات النفط والغاز لم تتجاوز ٤,٣٢% من الأهمية النسبية لباقي القطاعات .

إن انخفاض الأهمية النسبية لقطاع النفط والغاز في الاستثمارات الموجهة له لا يتناسب مع الأهمية النسبية التي يحتلها هذا القطاع في الهيكل الاقتصادي، إذ كان يشكل ١١,٠٤ - ١٠,٣٦%.

أما الخدمات فإن النسبة تراوحت بين ٦١,٢٥% عام ١٩٩١ و٦٩,٢٨% عام ١٩٩٤ وهي أعلى نسبة لتخصيص الاستثمارات لهذا القطاع ومتوسط هذه الاستثمارات بالأهمية النسبية ٦٦,٥٨% الجداول (٩,١٠، ١١) أي إن لهذا القطاع ما يقارب الثلثين من الاستثمارات المخصصة الكلية بينما إذا عدنا إلى جدول (٩) فإن الخدمات لا تشكل أكثر من ٥٣,١٥% في عام ١٩٩٠ من مجمل توليد الدخل (القيمة المضافة) ثم ارتفعت النسبة إلى ٦٩,٢٢%. أما في مجال الزراعة فإن المساهمة النسبية من الاستثمارات على مدى المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ كانت ٣,١٥% وأعلى نسبة عام ١٩٩٦ بنسبة ٤,٥٥% من الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة.

أما في قطاع الصناعة فأنها تراوح بالأهمية النسبية للاستثمارات المخصصة ما بين ٢١,٥% عام ١٩٩٥ إلى ٣٠,٥٨% عام ١٩٩١ بأعلى نسبة، ومتوسط هذه المساهمة لكل الفترة هي ٢٣,١١% بينما الدخل المتولد في الهيكل الاقتصادي هو ١٧,٣٥% عام ١٩٩٠ حيث سجل ارتفاعاً في القيمة المتحققة للقيمة المضافة.

جدول (٩)

توزيع الاستثمارات حسب قطاعات الاقتصاد الإيراني للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٠ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠ (تريليون ريال)

السنة	النفط والغاز	الخدمات	الزراعة	الصناعة	مجموع الاستثمارات
١٩٩٠	٠، ٢٤٨، ٤	٥، ٧٩٢، ٧	٠، ٤٣٦، ٢	٢، ١٦١، ٥	٨، ٦٣٨، ٨
١٩٩١	٠، ٥٩٩، ٩	٨، ٢٨٨، ٥	٠، ٥٠٤، ٥	٤، ١٣٨، ٨	١٣، ٥٣١، ٧
١٩٩٢	٠، ٣٤٥، ٢	٨، ٣٥١، ٩	٠، ٤٠١، ٢	٣، ٦٢١، ٣	١٢، ٧١٩، ٦
١٩٩٣	٠، ٢٩٣، ٨	٧، ٠٣٢، ١	٠، ٤٣٨، ١	٢، ٧٩٠، ٦	١٠، ٥٥٤، ٦
١٩٩٤	٠، ٤٥٤، ٤	٦، ١٦٧، ٩	٠، ٣٤٦، ٩	١، ٩٣٢، ٨	٨، ٩٠٢
١٩٩٥	٠، ٤٦٢، ٦	٥، ٦٧٠، ٥	٠، ٣١٧، ٢	١، ٧٦٦، ٨	٨، ٢١٧، ١
١٩٩٦	٠، ٥٦٩، ٤	٧، ١١٢، ٦	٠، ٤٨٣، ٨	٢، ٤٦١، ٦	١٠، ٦٢٧، ٤
١٩٩٧	٠، ٧٠١، ٥	٧، ٥٤٤، ٥	٠، ٤٦٧، ٤	٢، ٦٥٣، ٣	١١، ٣٦٦، ٧
١٩٩٨	٠، ٤٨٠، ٧	٧، ٨٤٦، ٤	٠، ٤١٢	٣، ٠٧٣، ٧	١١، ٨١٢، ٨
١٩٩٩	٠، ٥٥٩، ٤	٨، ٥١٦، ٣	٠، ٥٠٠، ٦	٣، ١٦٢، ٦	١٢، ٧٣٨، ٩
٢٠٠٠	٠، ٥٦٤، ٩	٩، ٢٥٩، ٦	٠، ٥٢٣، ٤	٣، ٤٥٩، ٨	١٣، ٨٠٧، ٧

المصدر : البيانات للحسابات القومية والمجاميع الإحصائية ونشرات البنك المركزي (اخذت من موقع الانترنت)

<http://www.Iran economy.com/amar->

جدول (١٠)

نسبة التغير في استثمارات القطاعات الاقتصادية الإيرانية بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠ (%)

السنة	نسبة التغير في استثمارات النفط والغاز	الخدمات	الزراعة	الصناعة
١٩٩٠	٠	٠	٠	٠
١٩٩١	١٤١، ٥	٤٣	١٥، ٦	٩١، ٤
١٩٩٢	٣٨، ٩	٤٤	٨	٦٧، ٥
١٩٩٣	١٨، ٢	٢١، ٣	٠، ٤	٢٩
١٩٩٤	٨٢، ٩	٦، ٤	(٢٠) -	(١٠، ٥) -
١٩٩٥	٨٦، ٢	٢، ١	(٢٧) -	(١٨، ٢) -
١٩٩٦	١٢٩، ٢	٢٢، ٧	١٠، ٩١	١٣، ٨
١٩٩٧	١٨٢، ٤	٣٠، ٢	٧، ١	٢٢، ٧
١٩٩٨	٩٣، ٥	٣٥، ٤	(٥، ٥) -	٤٢، ٢
١٩٩٩	١٢٥، ٢	٤٧	١٤، ٧	٤٦، ٣
٢٠٠٠	١٢٧، ٤	٥٩، ٨	١٩، ٩	٦٠

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٩)

جدول (١١)

الأهمية النسبية لاستثمارات القطاعات الاقتصادية الإيرانية بالأسعار الثابتة (%).

الصناعة	الزراعة	الخدمات	الأهمية النسبية للاستثمارات في قطاع النفط والغاز	السنوات
٢٥	٥	٦٧	٢,٨٧	١٩٩٠
٣٠,٥٨	٣,٧٢	٦١,٢٥	٤,٤	١٩٩١
٢٨,٤٧	٣,١٥	٦٥,٦٦	٢,٧١	١٩٩٢
٢٦,٤٣	٤,١٥	٦٦,٦٢	٢,٧٨	١٩٩٣
٢١,٧١	٣,٨٩	٦٩,٢٨	٥,١٠	١٩٩٤
٢١,٥٠	٣,٨٦	٦٩	٥,٦٢	١٩٩٥
٢٣,١٦	٤,٥٥	٦٦,٩٢	٥,٣٥	١٩٩٦
٢٣,٣٤	٤,١١	٦٦,٣٧	٦,١٧	١٩٩٧
٢٦,٠٢	٣,٤٨	٦٦,٤٢	٤,٠٦	١٩٩٨
٢٤,٨٢	٣,٩٢	٦٦,٨٥	٤,٣٩	١٩٩٩
٢٥,٠٥	٣,٧٩	٦٧,٠٦	٤,٠٩	٢٠٠٠

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٩)

المبحث الثالث

التوجهات الاقتصادية بعد انبثاق الألفية الثالثة

دخل الاقتصاد الإيراني مرحلة جديدة بعد الألفية الثالثة، تميزت بتغير نسبي في بعض مواد الدستور الإيراني أتاحت المشاركة الأكبر للقطاع الخاص ومنه الأجنبي في تطوير الصناعات النفطية الإيرانية رغم تزايد العقوبات الأمريكية فيما يتعلق بالقضايا الساخنة بين الطرفين .

نلاحظ إن الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٧/٩٨ قد حقق معدلات نمو متزايدة بالدخل بدءاً من ٤,٨%، ٥,٧%، ثم انخفض قليلاً إلى ٥,٣% لهذه السنوات على التوالي (١١)، ونلاحظ أن القطاعات الاقتصادية التي حققت هذه الزيادات في الدخل هي الخدمات التي شكلت ما يقارب ٤٨,١٩%، ٤٨,٥٧%، ٤٨,٢٤% للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦) على التوالي، بينما جاءت الصناعة التحويلية والمعادن (باستثناء النفط) بالمرتبة الثانية بنسب ١٦,١٦%-١٦,٣٣%-١٦,٦٨% للأعوام ذاتها بينما نلاحظ ازدياد مساهمة الزراعة في توليد الدخل بنسب ١٩,٧٨%-١٩,٥٨%-١٩,٨٨% على التوالي (١٢) مما يؤشر لحالة لم تكن موجودة بالعقود الماضية وهي تدني نسب مساهمة الزراعة آنئذٍ، أما النفط فقد بقيت مساهمته متدنية بالناتج المحلي الإجمالي كونه قطاعاً مخصصاً للتصدير بشكل عام مما يعكس انخفاض مساهمته بالروابط الأمامية بشكلٍ مطلوبٍ والتركيز على توفير التمويل الرأسمالي للموازنة الإيرانية بالقطع الأجنبي النادر من إيرادات تصدير النفط كخام .

إن العقد الأول من الألفية الثالثة شهد نمواً متزايداً بالناتج المحلي الإجمالي، إذ في نهاية ٢٠٠٨ م حقق دخلاً بالأسعار الجارية قدر ب (٨٢٥,٩) مليار دولار والعام التالي ٢٠٠٩ ٨٣٣,٣ مليار دولار فيما نهاية عام ٢٠١٠ مقدر ب (٨٦٣,٥) مليار دولار أمريكي، أما بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٩ م قدر دخل ٢٠١٠ م بمبلغ (٣٣٧,٩) مليار دولار (١٣)، والواقع أن النمو في دخل القطاعات الاقتصادية والتي عرضت سابقاً كانت مصحوبة بنمو في قوة العمل الأساسية في هذه القطاعات، فالزراعة والصناعة اللتان نمتا في العقد الأول للألفية الثالثة أكبر من باقي القطاعات وباقي المدد الزمنية فأنها حققت زيادة في قوة العمل كذلك، في الزراعة ٢٥% والصناعة ٣١% أما قطاع الخدمات لازال أكبر قطاع منتج للدخل وبقوة العمل التي يحتضنها وتقدر بما يقارب ٤٥% من قوة العمل الأساسية (١٤) البالغ عددهم في القوة العاملة (٢٤٣٥٠٠٠٠) أربعة وعشرون مليوناً وثلاثمائة وخمسون (١٤)، فيما ظلت معدلات البطالة مرتفعة إلى ١٢,٥% حسب تقديرات الحكومة الإيرانية في ٢٠٠٩ م (١٥)، أما تقديرات سابقة لمصادر أخرى للبطالة في عام ٢٠٠٧ المنصرم تشير إلى نسبة ١٨%.

أما نسب التضخم السائدة فتشير المصادر إلى كونها تراوح ١٣,٥% في عام ٢٠٠٩ م انخفضت إلى ١١,٨% عام ٢٠١٠ م مصاحبة إلى معدلات مرتفعة من الدين العام (الداخلي) إلى ١٦,٨% عام ٢٠٠٩ م ثم انخفضت النسبة

إلى ١٦,٢% عام ٢٠١٠م وكذلك الديون الخارجية للأجانب بلغت ١٢,٦٣ مليار دولار عام ٢٠٠٩م ازدادت إلى ١٢,٨٤ مليار دولار عام ٢٠١٠م (١٦)، ومن المعروف أن ٢٠٠٩ هي السنة التي استفحلت بها الأزمة المالية العالمية - والتي لحقها انهيار أسعار النفط الدولية إلى ما يقرب من ٣٥ خمسة وثلاثون دولاراً للبرميل بعد أن وصل لذروة الأسعار النصف الأول من ٢٠٠٨ إلى ما يقرب من ١٥٠ مائة وخمسون دولاراً للبرميل من النفط الخام - ثم تبعها الكساد العالمي وربما ارتفاع الديون الداخلية والخارجية تعود ولو جزئياً إلى ذلك.

إن نظرة لخطة التنمية الخماسية الإيرانية (٢٠٠٥-٢٠١٠) تدل على أن من أهداف الخطة المذكورة تحقيق الاندماج مع الأسواق العالمية، كذلك تم التركيز على فتح المناطق التجارية الحرة وهو وسيلة إيرانية من وسائل الاندماج مع الاقتصاد العالمي (١٧)، أما في حقل الصناعة تم التركيز في الخطة على زيادة إسهام الصناعات الثقيلة فصناعة الحديد والصلب وضع لها هدف بان تحقق إنتاج ٢٩ مليون طن في نهاية خطة ٢٠٠٥-٢٠١٠ أما في نهاية خطة ٢٠٢٥ تروم الوصول إلى ٥٥ مليون طن (١٨).

والملاحظ من جدول (١٢) الخاص بالنتائج المحلي الإجمالي الفعلي والمتوقع لإيران إن صندوق النقد الدولي (١٩) يؤشر أن مجموع القطاعات الاقتصادية ستضاعف مقدار الدخل المتحقق (القيمة المضافة) في غضون عشر سنوات ابتداءً من ٢٠٠٦/٢٠٠٧م، ومن العرض السابق لهذه القطاعات فإن قطاع الخدمات يبقى هو القطاع الذي يهيمن على توليد الدخل إذ يعد أكبرها، تليه الصناعة التي تحقق نمواً متزايداً في حال استمراره.

جدول (١٢) الناتج المحلي الإجمالي لإيران الفعلي والمتوقع بالأسعار الجارية (٢٠٠٦ - ٢٠١٤)

السنة(*)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (تريليون ريال)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)	نسب التغير باعتبار ٢٠٠٧/٢٠٠٦ سنة أساس (٪)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٤٤,٠٢٤	٢٢٢,٠١	-
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٦٥٤,٩٤٩	٢٨٥,٠٩	٢٨,٧٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣١٨٨,٦٠٩	٣٣٣,٠١	٤٩,٩٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٢٦٥,٢٣١	٣٢٧,٠١	٤٧,٢٧
٢٠١١/٢٠١٠	٣٦٧٣,٣٦٤	٣٥٣,٠٧	٥٩,٢٥
٢٠١٢/٢٠١١	٤١٣٨,٩١٥	٣٧٧,٠٢	٦٩,٨٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٤٧١١,٦٢٦	٣٩٧,٠٦	٧٩,٠١
٢٠١٤/٢٠١٣	٥٣٥٤,٤٧٤	٤٢٠,٠٩	٨٩,٥٠
٢٠١٥/٢٠١٤	٦٠٩٢,٣٢٦	٤٤٧,٠٧	١٠١,٥٧

(*) السنة الفارسية تبدأ في ٢١ آذار وبالتالي تقديرات صندوق النقد الدولي تشمل هذه المدة بالتقويم الشمسي العادي (الباحث)

ملاحظات: (١) الأرقام وردت من المصدر بليون ريال إيراني، قام الباحث بتحويلها إلى تريليون لغرض توحيد الأرقام بالبحث مجملاً .

(٢) الأرقام للناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من سنة ٢٠١١/٢٠١٠ هي تقديرات صندوق النقد الدولي

(٣) عمود ٤ لنسب التغير من عمل الباحث

استنتاجات ومقترحات

استنتاجات:

١ - إن الزراعة هي قطاع انخفضت أهميته النسبية خلال عقود ماضية كثيرة في إيران ، وبدأ الاهتمام بتنشيطه في عقد التسعينات من القرن الماضي إذ حقق متوسط تغير الأسعار الثابتة ٣,٧٩% لغاية ٢٠٠٠ م ، ولأسباب كثيرة منها ذاتية تتعلق بانتقال العمالة الزراعية للحضر أو انخفاض الإنتاجية للعوامل الفنية إلى الأسباب الموضوعية الأخرى، أما قطاع النفط فقد شهد نمواً إيجابياً في التسعينات بمتوسط تغير سنوي بالأسعار الثابتة ١,٧٥% إلا أن مساهمة هذا القطاع في توليد الدخل وكما هو معروف تفوقها قدرته في ردف الموازنة الإيرانية بالنقد الأجنبي من خلال الصادرات النفطية ، إذ شكلت ٩٣,١٨% من مجمل صادرات إيران عام ١٩٩٠ م ورغم جهود إيران لتعديل الخلل بالهيكل الاقتصادي وزيادة إسهام الصادرات غير النفطية فأنها استمرت بنسبة ٨٧,٤١% من مجمل صادراتها لعام ٢٠٠٠ م (جدول ٣)، فيما يلاحظ أن قطاع الصناعة الذي لم يشكل بالأسعار الثابتة ١٧,٣٥% من الهيكل الاقتصادي عام ١٩٩٠ تغيرت قليلاً إلى ٢٠,٠٨% في ٢٠٠٠ م (جدول ٨) ، بينما الخدمات تعد القطاع المهيمن بالهيكل الاقتصادي بنسبة ٥٣,١٥% بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٩٠ م ازدادت مساهمتها إلى ٥٥,٤٣% عام ٢٠٠٠ م (جدول ٨).

٢ - أسعار صرف العملة الإيرانية (الريال) تردت كثيراً بالمدى الزمني منذ اللجوء إلى سياسات التمويل بالعجز ، لأسباب كثيرة منها استمرار الحرب العراقية - الإيرانية لثمانى سنوات وخطط التنمية والأعمار الإيرانية عقب ذلك بل وحتى للإنفاق الجاري ذاته فأن قيمة الريال انخفضت من (٧٥,٧٥ ريال/دولار) عام ١٩٧٩ (جدول ٤) عام الثورة الإسلامية حتى وصل الأمر إلى مستوى ١٦٥٠ ريال/دولار عام ١٩٩٣ ثم استمر الانخفاض أكثر حتى واصل مواجهة قوى العرض والطلب بما يشبه (التعويم الحر) إلى (١٠٣٠,٨٢ ريال/دولار) بنهاية عام ٢٠١٠ م ، وفي الوقت ذاته وعقب صدور قرارات منع استيراد النفط الإيراني من حكومة الولايات المتحدة ثم قرار الاتحاد الأوروبي المزمع تنفيذه في الأول من تموز ٢٠١٢ م فإن سعر الصرف انخفض في السوق الموازية إلى ما يقرب من ١٩٥٠٠ ريال /دولار.

٣ - الاستثمار في القطاعات الاقتصادية يدل على أن قطاع النفط لا يستحوذ على أكثر من ٤,٢٣% متوسط الاستثمارات من مجملها للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٠ م ، وهو القطاع المسئول عن تمويل الصادرات ودعم ميزان المدفوعات إلا أنه لم توجه استثمارات مهمة للقطاع للنهوض بالطاقات الإنتاجية مستقبلاً أما القطاع الذي وجهت له اغلب الاستثمارات فهو الخدمات الذي ازدادت نسب الاستثمار له من

٦١,٢٥% عام ١٩٩١م (جدول ١١) إلى ٦٧,٠٦% عام ٢٠٠٠م ويرى الباحث أن التوسع في الخدمات بقدر ما له ميزات وفورات الحجم الأمثل لخدمة باقي القطاعات السلعية في الاقتصاد. ومن ناحية أخرى فإن قطاع الصناعة لم تتغير نسبة الاستثمارات الموجهة له ٢٥% عام ١٩٩٠ إلى ذات النسبة ٢٥% عام ٢٠٠٠م أما الزراعة فأنها لم تشكل بنسب الاستثمار الموجهة لها إلا ٣,٧٩% عام ٢٠٠٠ منخفضة أصلاً عن سنة الأساس ١٩٩٠ بنسبة ٥%.

٤ - إن الخطة الاقتصادية التي أعدت لمرحلة ما بعد الألفية الثالثة أريد بها زيادة الناتج المحلي الإجمالي لإيران بنسب تغير سنوية من ٢٨,٧٢% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م حتى مضاعفة النسبة إلى ١٠١,٥٧% عام ٢٠١٥/٢٠١٤م حسب خطة ٢٠١٠-٢٠١٤م ثم استكمالاً لباقي الخطط لغاية ٢٠٢٥م.

٥ - إن الخطط اللاحقة التي اعتمدها إيران ركزت على الصناعة بعدّها قطاعاً مهماً عبر صناعات الحديد والصلب والمعادن عوضاً عن الصناعات البتر وكيميائية الأخرى، إلا إن قطاع الخدمات يظل هو السائد في توليد الناتج المحلي الإجمالي عموماً ولأمدٍ طويل.

المقترحات:

- ١ - بما أن هيكل الاقتصاد الإيراني يدل على أن قطاع الخدمات هو الرائد في توليد الدخل على مستوى الهيكل الاقتصادي بالنظر لسعة مساحة الجمهورية الإسلامية وعدد سكانها وتنوع تضاريسها فإن قطاع الخدمات يؤدي دوراً مهماً في توفير الروابط الخلفية والأمامية وسعة السوق المحلية واقتصاديات الحجم، مما يتطلب الاستثمار بتطويره.
- ٢ - إن قطاع النفط والغاز لا غنى لإيران عنه لما يوفره أساساً من ديمومة قطاع التصدير والاستيراد وهو ما يتطلب الاستثمار بضح الاستثمارات وتنوع منافذ التصدير للخام وكذلك الاهتمام بزيادة تصنيع المنتجات النفطية.
- ٣ - هذا يدفع ويحفز لتطوير الصناعة التحويلية أساساً لخدمة باقي القطاعات مما يعدّه ومهيئته ليكون هو الآخر قطاعاً رائداً.

هوامش ومصادر

- (١) البنك المركزي الإيراني: http://www.iran_economy.com/amarpic/printer/69.xls . وهي ممثلة بالحسابات القومية والمجاميع الإحصائية ونشرات البنك المركزي الإيراني مع ملاحظة أن العناوين والأرقام بالفارسية وكذلك السنين وتمت ترجمتها للعربية (الباحث)
- (٢) أ.د. نبيل جعفر عبد الرضا ، دراسات في الاقتصاد الإيراني ، مؤسسة وارث الثقافية ، الطبعة الأولى ، العراق ، البصرة ، ص ٣
- (٣) المصدر السابق، ص ٥
- (4) Mohsen Bahmani Oskooee (IRANIAN ECONOMIC REVIEW) Vol.8. spring (2003 No. 8. p.2-3
- (5) السنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠) الموقع الالكتروني:
- (٦) http://Theodora.com/wfb_current/iran/iran-economy.htm
- (٧) Economy of Iran –Wikipedia ,the free encyclopedia–Banking, Finance And Insurance
- (7) abcdelg(Irans entry) Central Intelligence Agency ,October 28,2008
- http://www.cia.gov/library/puplications/the_world_factbook/goes,htm,Retrieved
- (٨) أ.د. نبيل جعفر عبد الرضا ، مصدر سابق ص ١٥٥ .
- (٩) المصدر السابق ، ص ١٥٧
- (١٠) مجلة الأسبوع العربي ، إيران :استيراد القروض بعد تصدير الثروة، العدد ١٢، ١٦٢٢ آب ١٩٩٢م بيروت ، لبنان، ص ١٧
- Karafarin Bank (Survay of Iran Economy) March2007 p5 (١١) شبكة المعلومات الدولية :
- P6 ، Lipid (12)
- http://Theodora.com/Wfb_current/iran/iran-economy.htm (١٣) الموقع الالكتروني:
- CBI ,Economic Trends 2008/2009 Retrieved November 11,2009 (١٤)
- Press TV :Unemployment rises to 12.5% In Iran Retrieved November 11,2009 (١٥)
- http://Theodora.com/Wfb_current/iran/iran-economy.htm (١٦) الموقع الالكتروني:
- http://Iran-daily.com,Trade_Perspective,Iran_Daily,21-2-2006,1384/2504/htm/focus.htm,Retrieved 17-7-2007 (١٧)
- http://Iran-daily.com,Supportive_Industrial_Laws_Needed Retrieved (١٨) 2,November,2008
- International Monetary Fund , Country ReportNo.10174,March ,2010,p20 (١٩)